

مخدرات وتفتيش ذاتي مهين للنساء انتهاكات جسيمة داخل سجن المنيا شديد الحراسة



الجمعة 12 ديسمبر 2025 م

كشفت شهادات ذوي المحتجزين داخل سجن المنيا شديد الحراسة أورتها الشبكة المصرية لحقوق الإنسان عن وقائع خطيرة تمس سلامة المحتجزين وكرامة الأهالي، وتؤكد وجود انتهاكات ممنهجة تستوجب تحقيقاً عاجلاً وتدخلًا فوريًا من الجهات المختصة.

انتشار المخدرات داخل السجن

وأفاد الشهود بأن المخدرات "بكل أنواعها" منتشرة داخل العناير بصورة غير مسبوقة، حيث تباع "بودرة، آيس، وقطرة اللي يتعموت الناس" داخل جميع العناير، وبصورة "مربيحة" على حد وصفهم، وذلك من خلال القائمين على إدارة العناير، وبعلم بعض المخبرين والأمناء داخل السجن، بهدف تحقيق مكاسب مالية كبيرة.

وجاء في إحدى الشهادات: "عاوزة أعمل شكوى في إدارة سجن شديد المنيا من كثرة المخدرات اللي يدخلوها جوه... المخدرات دى من إدارة السجن ويبادوها للمساجين بيعوها اللي تبعهم... بجد حرام ولدنا بتضيع جوه".

وقالت شهادة أخرى: "المخدرات جوه أكثر من الشارع... كل أنواع المخدرات اللي عاوز حاجة بيجيبها بسهولة جدًا... ده مش سجن".

تفتيش مهين للنساء والأطفال أثناء الزيارات

ووثقت الشبكة المصرية، شكاوى متعددة من الأهالي تفيد ب تعرض النساء لتفتيش ذاتي "مهين وبشكل بشع"، يتم فيه الجمع بين التفتيش عبر الأجهزة الإلكترونية والتفتيش اليدوى المباشر بطريقة تنتهك الكرامة الإنسانية.

وجاء في إحدى الشهادات: "واحنا داخلين التفتيش بيهدلونا... على أساس الأهالي هما اللي يدخلوا مخدرات! تفتيش ذاتي للستات... في جهاز ذاتي كمان بإيديهم... بطريقة بشعة وللأسف بأسلوب مش كويس وألفاظ خادشة للدياء... حتى الأطفال بيقلعوا هم هدوهم".

وأكيد الأهالي أنهم يتعرضون لهذه الإهانات في كل زيارة، على الرغم من أنهن ليسوا طرفة في أي مخالفات، وكثير منهم ناشد إدارة السجن مراً دون استجابة: "ومهما نعمل بلاغات مافيش فايدة... بقانا سنين على الوضع ده محتاجين حد يسمعنا ويوقف تجارة المخدرات جوه السجن، لأنها بتجيئ علينا إحنا البهيمة مش على اللي يهربوا".

وأكيد الشبكة المصرية أن هذه الشهادات تأتى ضمن مجموعة واسعة من الإفادات المتطابقة حول نفس الانتهاكات، وهو ما يستدعي فتح تحقيق عاجل وفرض رقابة مستمرة على السجن.

وتقديم الشبكة ببلاغ رسمي إلى مصلحة السجون، نيابة المنيا، للمطالبة بتفتيش مفاجئ وشامل للسجن ومرافقه، ووقف تداول وبيع المخدرات داخل السجن، وإنهاء ممارسات التفتيش المهين بحق النساء والأطفال، والاستماع إلى الأهالي أثناء الزيارات والتحقق من شكاواهم.

كما طالبت الشبكة المصرية وزارة الداخلية بالتأكد من صحة هذه المعلومات عبر الاستماع للأهالي مباشرة، قبل إصدار أي بيانات إنكار، واتخاذ إجراءات فورية لحماية المحتجزين ومنع الإهانات المتكررة لأسرهم.

